



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الحقوق

التزام العراق بالاليات الوطنية لتنفيذ اتفاقيات جنيف توكوليتها الاضافيين لعام ١٩٧٧

زيد قتيبة نجيب مصطفى

دبلوم عالٍ / قانون حقوق الانسان

إشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

محمد ناظم داود

١٤٤٢ / هجرية

٢٠٢١ / ميلادية

المستخلص بلغة الرسالة

تُعد اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين بها لعام ١٩٧٧ اساساً مهماً ورصيناً في واقع القانون الدولي العام بصورة عامة والقانون الدولي الانساني بصفة خاصة وذلك لما جاءت به من قواعد واحكام تهدف للتقليل من اثار النزاعات المسلحة والتخفيف من ويلاتها. ولما كان القانون الدولي الانساني يهدف الى التوفيق بين اعتبارين متناقضين وهو الضرورة العسكرية والاعتبار الانساني لذا جاءت الاتفاقيات الاربعة بعدد من الوسائل إذ كانت الآليات الخاصة بتنفيذ هذه الاتفاقيات دولية أو وطنية بوصفها إحدى وسائل هذا التقليل أو التخفيف. ولما كانت دراستنا تركز على الآليات الوطنية فقد تم توضيح هذه الآليات في انواعها إذ شملت الية النشر، والتدريب، والموامة، وتشكيل اللجان الوطنية. ان اية قاعدة قانونية لكي تطبق تطبيقاً سليماً لابد من إعلام المخاطبين بها حتى إذا ما تمت مخالفة هذه القاعدة سوف تترتب المسؤولية على مخالفتها وهذا ما تحقق بالنشر فضلاً عن تدريب الاشخاص الذين سيكونون على صلة مباشرة بقواعد القانون الدولي الانساني قبل وقوع النزاع ويتولون احترام هذه القواعد وتطبيقها في اثناء النزاعات المسلحة. ولينبغي ألا نتجاهل دور المشرع في ان يجعل التشريعات متوافقة وملائمة للأحكام التي جاءت بها الاتفاقيات الاربعة بضمنها بيان دور اللجان الوطنية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني، وبيان مفهومها وتوضيح الاشخاص المخاطبين بأحكامها والاساس القانوني لها في اتفاقيات جنيف الاربعة، وكان لابد من بيان مدى التزام العراق بهذه الآليات والى اي حد وصل العراق في تطبيق هذه الآليات ولاسيما أن العراق خاض عديداً من النزاعات المسلحة.